سياسات الاصلاح النقدي في جمهورية الصين الشعبية

د. ايمان عبد خضير
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

الباحث قيس علي عبد الحسين
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

المقدمة

يتفق الباحثون والمتبعين للتطورات الديناميكية التي شهدها الاقتصاد الصيني في العقود الاخيرة على مدى الجهد والارادة التي بذلتها الادارة الصينية في عملية تطوير اقتصاد هذا البلد النامي وانتشاله من اقتصاد ذي مركزية متشددة الى اقتصاد لامركزي ديناميكي يتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية على حد سواء، دون ان يتعرض الى ازمات او الاختناقات والمشاكل الاقتصادية التي عانت منها اقتصادات بلدان نامية عديدة اخرى في تجاربها وسيرها في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

كما كان للحكومة الصينية دور فاعل في التجاوب مع عملية ادخال التحديث ورسم التطور الاقتصادي المنشود. فعلى مدى السنوات الماضية اتخذت السلطات الصينية على عاتقها مسؤولية ادارة وتوجيه آلية الاقتصاد الوطني نحو تحقيق معدلات النمو العالية وتطبيق آخر التطورات التكنولوجية لرفع معدلات الانتاجية وفي كافة المجالات والانشطة الاقتصادية حتى اقترنت هذه المعدلات المرتفعة بالاقتصاد الصيني وسمة تميزه عن بقية دول العالم.

ان مايميز التجربة الصينية هو الاستقلالية الاقتصادية التي اتبعت في كافة الانشطة الاقتصادية وبضمنها النشاط النقدي فقد رافقت عملية اصلاح القطاعات الاقتصادية عملية اصلاح السياسة النقدية والنظام النقدي ليسار هذه الاصلاحات وتسهم بشكل فاعل في الوصول الى اهدافها، وذلك من خلال ادخال العديد من الاصلاحات والاجراءات النقدية وتعديل او الغاء القوانين التي لتساير عملية التطور، وبالتالي اسهمت السياسة النقدية التي جرى اعتمادها بالمحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي وتطوره المنتظم وفي حل العديد من المشاكل التي وقفت في طريق الوصول الى الاهداف.

واليوم وبعد سنوات طويلة من التغيرات التي اجتاحتها سياسياً واقتصادياً نجد الصين تتفوق على بقية دول الاسيان لتقف في المرتبة الثانية بعد اليابان، والتي تدعوا الباحثين الى دراستها والوقوف على ابرز معالمها ليستنى للآخرين ادراك ذلك الخيار الذي تبنته الصين المسند بارادة قوية وصادقة باتجاه تحقيق النجاح والوصول الى الاهداف المرسومة.

في بحثنا هذا سيتم التطرق الى سياسات الاصلاح النقدي التي اعتمدتها الصين خلال العقود الماضية مركزين على تلك التي ادخلت خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك من خلال اربعة مباحث يتناول الاول نظرة ملخصة عن حركة الاصلاحات الاقتصادية في الصين الشعبية، في حين تناول الثاني واقع السياسة النقدية في الصين قبل عام 1997. وجاء الثالث ليتناول عملية اصلاح الصرف الاجنبي لما لدوره الكبير في جلب الاستثمارات الاجنبية وانعكاساته على الاقتصاد الصيني، واخيراً تناول المبحث الرابع سياسات الاصلاح النقدي بعد عام 1998، خاتمين البحث بالخلاصة والاستنتاجات.

والله الموفق...

المبحث الاول/ بدايات الاصلاح الاقتصادي في الصين

ركز الزعماء الصينيون في اعقاب انتهاء الخلاف الصيني مع الاتحاد السوفياتي (الملغى) عام 1959 وما تبعه من وقف للتعاون الفني والاقتصادي ما بين الدولتين، وفي مقدمتها وقف المساعدات السوفياتية الاقتصادية وسحب خبراه الفنيين منها – على اسلوب جديد في بلد غني بالموارد البشرية وفقير بموارد الطاقة بالاعتماد على الموارد الوطنية المادية والبشرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك من خلال استخدام التقنية البسيطة المحلية والايدي العاملة الوفيرة والرخيصة فضلاً عن دعم واقامة بعض الصناعات الريفية لاحداث التحولات التنموية المنشودة في قطاعي الصناعة والزراعة في آن واحد. وقد اسهمت هذه السياسة في تمكين الحكومة الصينية آنذاك من توفير الطعام والعمل لـ (800) مليون نسمة[1].

لقد ترتب على هذا الاسلوب نتائج سلبية (الى جانب النتائج الايجابية) في مقدمتها انها اوجدت نتائج طبقية في مجتمع فقير في ظل تطور الصين، وكان هذا سبباً في تكوين جيش من الموظفين الاداريين الى جانب نمو طبقة البيروقراطية التي استطاعت التغلغل في كافة مرافق الدولة ثم جاءت الثورة الثقافية التي حاولت تحطيم هذه الطبقة[2].

وفي مرحلة السبعينات التي يعدها الكثير من الباحثين انها بداية للتغير والاصلاح، اذ يرى هؤلاء ان عملية التغير الحقيقي قد بدأت بعد رحيل (ماو) ومجيء القيادة الصينية الحديثة بزعامة "دنغ شاو بنغ" وايمان هذه القيادة بالاصلاحات الاقتصادية التي تضمنت ثلاث مسائل[3]:-

1- تحديث النظام الاشتراكي وتقريبه اكثر من التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم.
2- تطبيق اقتصاد السوق الاشتراكي.
3- اعتماد اسلوب التدرج ((الخطوة خطوة)) في تطبيق الاصلاحات.

لقد شهدت السياسات الاقتصادية في الصين بسبب ذلك تطورات نوعية، فقد جرى اعتماد سياسات للتحديث والاصلاح الاقتصادي تجمع ما بين التطور الاقتصادي المحلي والانفتاح الخارجي على الدول الغربية، حيث قامت الصين بازالة تركة (حكم ماو) الايديولوجية والسياسية في كافة المجالات والذي انعكس في نجاح السلطة في ان تعيد التوازن الى الاقتصاد الصيني، فقد وازنت مابين الملكية العامة والملكية الخاصة، رأس المال الوطني ورأس المال الاجنبي[4] وعملت على تحجيم السيطرة المركزية للدولة واعطاء الادارات المحلية صلاحيات واسعة ومنح ادارة الشركات والمؤسسات الاقتصادية مرونة واسعة في ادارة شؤونها وتزامن هذا مع فتح الجسور الاقتصادية وغير الاقتصادية مع العالم الخارجي القائم على اساس مبدأ الانفتاح على الغرب سواء مع امريكا او اوربا الغربية فضلاً عن دول العالم الثالث ذات العلاقة الاقتصادية الجيدة بالدول الصناعية

---

[1] – للمزيد من التفاصيل انظر:-
-د. أسعد حمود السعدون/ الواقع الراهن وآفاق المستقبل في العلاقات الاقتصادية- الصينية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد(15) السنة الرابعة بغداد 2002.
- النمو الكبير في الصين/ نشرة منتدى الفكر العربي الشهرية، المجلد (9) العدد (100) الاردن، ايار 1994.

[2] – الصين الجديدة في عيدها الخامس والعشرين/ دار النشر باللغات الاجنبية، بكين، 1975. ص33- 38.

[3] -د. محمد السيد سليم/ الصين في ظل القطبية الثنائية، بحث منشور- في وقائع ندوة العرب في ظل الاستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى الحمارنة/ مركز الدراسات الستراتيجية، 1994 ص328.

[4] – ستار نوري شنين/ الصين خصوصية التجربة في العزلة والانفتاح والعلاقة مع اقطار الخليج العربي في الثمانينات/ مجلة الخليج العربي/ المجلد (25) العدد (221) عام 1993.ص35.

الغربية، وتصاعد الدور الدولي للصين بعد انضمامها الى الامم المتحدة، وكان من نتائج هذا الانفتاح عقد العديد من اتفاقيات التعاون المشترك مع الغرب وفي كافة المجالات الاقتصادية والصناعية[5].

ان سياسة الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي لعبت دوراً مهماً في الاقتصاد الصيني والتأثير على توجهاتها، فالصين بلدٍ نام بحاجة الى استخدام التمويل الاجنبي واستيعاب الاستثمارات الاجنبية وادارة المشروعات المشتركة والاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة في تطوير التكنولوجيا المحلية.

لقد كانت هناك عدة اشكال للانفتاح ساعدة الصين على تحقيق النهوض من بينها:-

1- اول هذه الاشكال كانت توجه الصين نحو التوسع في اقامة المناطق الحرة منذ عام 1979، اذ انشأت اربعة مناطق حرة في شمال الشرقي من الصين بهدف جذب الشركات الاجنبية العالمية والحصول على التقانة المطلوبة للاسراع ببرنامج الاصلاح الاقتصادي. وطوال المدة (1980- 1998) استطاعت الصين انشاء العديد من مناطق التجارة الحرة وفي مختلف المجالات (رؤوس الاموال، الصادرات، الاستيرادات، التكنولوجيات، المساعدات الاقتصادية) وقد وصل عددها لغاية عام 1998 حوالي (98) منطقة، وقد حضيت هذه المناطق بالمساعدات وتشجيع الحكومة لها وتمثل ذلك بالمساعدات المالية التي تقدمها الدولة، تشجيع وتحفيز الاستثمارات في هذه المناطق، وتبسيط الاجراءات الادارية فيما يخص الدخول والخروج من هذه المناطق.

2- جرى اختيار المشاريع الصغيرة ميداناً اولياً لعملية خصخصة المشاريع ومنها انطلقت الى المشاريع الكبيرة والستراتيجية بعد التحقق من نجاحها، كما تم الغاء الكومونات في الريف وتحويلها الى القطاع الخاص.

3- الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتمثلت باقامة المشاريع المشتركة بشكل (مشاريع تعاونية) او (شركات مملوكة للاجانب) وتعد ظاهرة الاستثمار الاجنبي اهم سمات التجربة الصينية في البناء الاقتصادي، باعتبارها سمة استثنائية يمر بها الاقتصاد الصيني الذي كان ولحد قريب لا يؤمن بهذه الوسيلة للتنمية.

وبعد ان نجحت الصين في احداث الاصلاحات وقطف ثمارها، وقعت لجنة التخطيط في الحكومة الصينية عام 1987 خطة اقتصادية شاملة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحديد الانشطة الاقتصادية المستهدف تنميتها بغية تحويلها الى ركيزة اقتصادية للتنمية الاقتصادية، وهي صناعات الطاقة والمعدنية ومواد البناء والالات، والكمياوية والطبية و الالكترونيات، فضلاً عن تنمية قطاع الاتصالات والنقل وحددت مصادر رأس المال الاجنبي المستثمر في الصين بالبلدان الآسيوية (تايوان، مكاو، هونك كونغ (قبل الانضمام للصين).

وقد عمق عملية الاصلاحات هذه انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية عام 2001 حيث اسهم ذلك في اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي. ودخول الصين كمنافس قوي للشركات الاجنبية في الاسواق العالمية. ويمكن اعتبار هذه الخطوة احد اشكال الانفتاح التي اسهمت في تطوير الاقتصاد الصيني.

ونتيجة لهذه السياسة فقد احتلت الصين المركز الرابع في العالم عام 2003 من حيث حجم التجارة العالمية، فقد ازداد حجم التجارة الخارجية للصين سريعاً اذ بلغ (620,8) مليار دولار عام 2002 وبزيادة مقدارها (21,8%) مقارنة بعام 2001 ثم ارتفع حجم التجارة الخارجية مع العالم ليصل الى (831,2) مليار دولار عام 2003.

---

5 – قاسم محمد جعفر/ القوة العسكرية الصينية، مجلة استراتيجيا، بيروت،1985، ص43.

لقد ترتب على سياسات الاصلاح والانفتاح الصينية التي اعتمدتها الحكومة بعد (ماو) اعتماد رزمة من السياسات النقدية لتستطيع مواكبة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الصيني والتي يقع على الاجهزة المسؤولة اعتمادها، وفي مقدمة هذه الاصلاحات يأتي الاصلاح النقدي الذي ستتم الاشارة اليه لاحقاً.

المبحث الثاني/ السياسة النقدية والاصلاح النقدي في الصين قبل عام 1997

بدأت الصين الاصلاح الاقتصادي كما مر بنا سابقاً في المناطق الريفية عام 1978، واتجهت بشكل عميق نحو المناطق الحضرية عام 1984. ومنذ بداية العام 1985 بدأت سياسة الاصلاح النقدي والمصرفي، والاصلاح النقدي الصيني يعني الاصلاح الموجه نحو السوق بعد ان كان ولفترة طويلة يدار من قبل السلطة المركزية.

المطلب الاول/ اصلاح النظام المصرفي

لم يكن النظام المصرفي قبل الاصلاح ليساير عملية التطور الاقتصادي في مجال تقديم الائتمان المطلوب من قبل المشاريع الانتاجية لتنفيذ خططها الاستثمارية... لكن بعد الاصلاح اكتسبت المشاريع مسؤولية كبيرة لتنفيذ برامجها الاستثمارية السنوية، وفي السنوات الاولى للاصلاح أي بعد عام 1985 جرى تغير بسيط للنظام المصرفي وعلى وفق الآتي[6]:-

1- البنوك المركزية

من اجل تلبية حاجة اقتصاد السوق اصدرت الدولة الصينية عام 1984 قراراً اعتبرت البنك الشعبي الصيني (PBC) بنكٍ مركزياً، غير ان السياسة الائتمانية ظلت تأخذ شكل خطة ائتمانية يتم تنفيذها من خلال مجموعة من الحصص الائتمانية لكل بنك، والتمويل المصرفي المباشر للمؤسسات[7].

وحدد دور البنك المركزي بالمسؤولية عن ((عرض النقود)) استقرار اسعار الصرف، كذلك وضع السياسات النقدية ومراقبة الاسواق النقدية.

ان (PBC) هو جزء من الحكومة الصينية، ويعمل تحت قيادة نائب رئيس الوزراء والبنك مسؤول مباشرة امام الحكومة، وان محافظ البنك يتم ترشيحه من قبل رئيس الوزراء على ان يحصل على موافقة (المؤتمر الوطني الصيني) ومن بين الاصلاحات المهمة الاخرى تلك التي شملت اناطة بعض مهام مصرف الصين الشعبي التجارية والصناعية الى المصارف المتخصصة، كالمصارف التجارية والصناعية مقابل تعهد هذه المصارف بأيداع (10%) من ودائعها لدى محفظة البنك المركزي مقابل عائد سنوي مقداره (4,3%).

فضلاً عن ذلك بذلت جهود كبيرة للاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة للتحكم النقدي وخاصة متطلبات الاحتياطي النقدي واسعار الفائدة من قبل بنك الصين الشعبي (المركزي)، وان قدرة الاخير محدودة بقدرة الحكومات المحلية للاقاليم في ايجاد ضغوط على فروعها من حيث التوسع في الائتمان.

وفي عام 1985 وضع قانون جديد للبنك المركزي الصيني (الشعبي) سمح بموجبه للبنك العمل في بيئة وظروف السوق تحت قيادة سلطة الحكومة[8].

---

6 - Wang Tong, "Chinas Monetary Reforms" in "China- Iraq Seminar for Economic Administrative officials" Beijing. 2/8/2004. p34.

7 – ضياء قريشي/ خصائص الاصلاح المالي الصيني، مجلة التمويل والتنمية العدد (5) صندوق النقد الدولي، واشنطن 1988.ص76.

2- البنوك التجارية

في عام 1985 سمح للمصارف الجديدة المتخصصة بممارسة مختلف الانشطة المصرفية الى جانب المصارف القديمة من ضمنها المعاملات الاجنبية وتمتعها بصلاحيته تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، كل حسب اختصاصه كبنك الصين الزراعي الذي يقوم بتمويل التجارة الخارجية ودعم قطاع التصدير، وقد ساعدت اجراءات الاصلاح هذه على توسيع رقعة المناخ التنافسي فيما بين هذه المصارف[9].

وفي عام 1991 سعت الحكومة المركزية. الى تخفيف القيود المفروضة على الاقراض القطاعي التي لم تتمتع بالاولوية في الحصول على القروض بل سمح للفروع الاقليمية للبنك المركزي التمتع بدرجة من الحرية في تخصيص الائتمان ما بين المصارف، الا ان هذا الاجراء لم يبعد البنك المركزي الصيني عن اداء دوره في التوسط المالي بين هذه الاقاليم من حيث الفائض والعجز[10].

وكانت نتيجة لهذا الاصلاح ان بلغ عدد البنوك التجارية الرئيسية المملوكة من قبل الدولة (4) وتضم:-

أ- بنك الصين الشعبي للانشاء.

ب- بنك الصين الصناعي والتجاري.

ج- بنك الصين لتحسين توزيع الموارد المالية على القطاعات المختلفة.

د- بنك الصين الزراعي.

وفي نفس الوقت هناك من المصارف التجارية وفروعها في الارياف ومؤسسات الائتمان الريفية المشتركة، وهناك ايضاً مصارف الرأسمال التجارية ((على سبيل المثال بنك المواصلات الصيني، بعض مصارف التنمية المحلية في بكين العاصمة، شنغهاي، المدن الكبرى الاخرى)) وهناك اكثر من (170) مصرفاً اجنبياً ((او مؤسسات مالية))مسموح لها بممارسة نشاطاتها في الصين وفي مجالات النقد الاجنبي واسعار الصرف (RMB)[11] (العملة المحلية الصينية ويشار اليها RMB). اضافة لما تقدم اعتمدت الصين سياسات لامركزية في ادارة النظام المصرفي انصبت في اتجاهين:

أ- الموافقة على انشاء مؤسسات مالية غير حكومية، وتعاونيات مالية للحكومات المحلية.

ب- تمتع مديري المصارف المخصصة بصلاحيات واسعة في منح القروض للمشروعات والمستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا اسهم في تخويل ادارة المصارف سلطة تحديد الائتمان وتحديد معدلات الفائدة.

كل ذلك اسهم في اتساع الفرص امام اقامة المشاريع الصغيرة غير الحكومية واتاحة الفرصة لها للحصول على الائتمان، وبمرور الوقت اصبحت المؤسسات المالية غير الحكومي مصدر رئيس من مصادر الائتمان للقطاع غير الحكومي. وفي عام 1995 شرعت الحكومة

---

[8] - حسين على مهران، مارك كونتين/ اصلاحات القطاع المالي في الصين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (33) العدد (1) مارس 1996.ص19.

[9] - للمزيد انظر:

- مارك كونتين/ خصائص الاصلاح المال في الصين/ مجاة التمويل والتنمية، العدد (5) صندوق النقد الدولي، واشنطن 1997.ص53.

[10] - ITC\WTO "Survey of China's Trads" 1995 pp18-21.

[11]- Wong Tong: 1bd. P36.

الصينية قانون المصارف التجارية اضافة الى قانون الاوراق النقدية، واصبحت القوانين سارية المفعول ومع هذه القوانين جرت عملية الاصلاح النقدي الصيني.

3- مصارف تنفيذ السياسات

ضمن التوجهات الجديدة التي طبقت في مجال اصلاح النظام المصرفي جرى انشاء مصارف متخصصة بتنفيذ السياسات النقدية بهدف فصل القروض الخاصة بسياسات الدولة عن الاعمال التجارية فقد تم انشاء (3) مصارف سياسية في عام 1994 عرفت (Policy Bank) وهي بنك الدولة للتنمية (SDB) وبنك التنمية الزراعية (ADB) وبنك الاستيراد والتصدير (EIB)، والمهام الرئيسية لـ (SDB) هو توفير القروض لاقامة البناء التحتاني، بينما يقوم (ADB) بتوفير التمويل لشراء السلع الزراعية، اما (EIB) فانه يمنح القروض بالعملة الاجنبية للمستوردين والمصدرين تشجيعاً من الدولة للقطاع التجاري[12].

المطلب الثاني/ دور البنك المركزي في ادارة وتنظيم الاقتصاد الكلي الصيني

1- تنظيم الاقتصاد الكلي

في نهاية عام 1992 اعلنت الصين بأن هدف الاصلاح الاقتصادي هو اقامة نظام اقتصادي قائم على اساس اشتراكية السوق. ان مزيجاً من نظام السوق المتطور مع تنظيم حكومي فعال للاقتصاد الكلي يمثل الملامح الرئيسية لنظام السوق الاشتراكي. وبشكل منسجم مع خصائص المجتمع الصيني.

لتنفيذ هذا الهدف بنجاح فأنه يجب تحديد اهداف ضرورات التنظيم الكلي وبشكل صحيح. ان اهداف عملية التنظيم هذه صنفت وفقاً لفترات طويلة (10 سنوات) ومتوسطة (5 سنوات) وقصيرة الامد (سنة واحدة). ان هذه الاهداف يجب ان تكون منسجمة فيما بينها وذات ارتباطات وثيقة ببعضها اضافة الى جودة تنسيقها.

2- تنظيم مستويات عرض النقد في الاقتصاد الصيني[13]

يمكن تعريف عرض النقد ضمن الاطر العامة للاقتصاديين بأنه يمثل الخزين او كمية النقود المتواجدة خلال فترة زمنية محددة من الزمن، وينطلق البنك المركزي الصيني في رسم سياسته النقدية ضمن اهدافه للتأثير على النشاط الاقتصادي الكلي باعتماد مبدأ "السيولة" وذلك من خلال تحديد ثلاث مفاهيم لتصنيف عرض النقد، هي (M_1) وهي صافي العملة في التداول[14]، والفئة الثانية هي (M_2) وتعبر عن مفهوم عرض النقد الضيق او المحدود وتساوي (M_1) مضاف اليها الودائع الاهلية الجارية[15] اما الفئة الثالثة فتتمثل بـ (M_3) وتعبر عن المفهوم الواسع لعرض النقد في الاقتصاد الصيني. وتضم الفئات (M_1) (M_2) اعلاه، والفرق الناتج بين (M_3) و (M_2)

---

[12] - wong tong : Ibd. P37.

[13] نتناول هنا نتائج تطبيق السياسة النقدية المعتمدة في الصين منذ عام 1985 دون الولوج في موضوع السياسة النقدية وللمزيد من التفاصيل حول مفهوم عرض النقد يمكن الرجوع الى:

Wrightsmani Dnayne "An Introduction to Monetary Theory and Policy" Third Edition, P1- p34.

- د. مصطفى رشيد شيحة/ الاقتصاد النقدي المصرفي/ دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1985.

[14] يرتبط هذا النوع من النقود بشكل وثيق بالاستهلاك العائلي والنشاط التجاري الاعتيادي واليومي في الاقتصاد على المستوى الفردي او الجماعي.

[15] يرتبط هذا النوع من النقود بشكل وثيق بالاستثمار الاجنبي الكلي والنشاط الانتاجي بشكل عام.

يعف بـ (شبه النقود)[16] وترتبط الفئة الاخيرة بشكل وثيق بالطلب الاجتماعي الكلي (في الامد الطويل).

والجدول التالي يبين نتائج السياسة النقدية للبنك المركزي الصيني للمدة (1985- 2002).

جدول (1)

معدل نمو المعروض النقدي في الاقتصاد الصيني للمدة (1985- 2002)

نوع النقود	M_1	M_2	M_3	شبه النقود
معدل النمو%	18.4	19.6	23.2	27.2

Wong Tong : Ibd, P36

ويتضح من الجدول ان عرض النقد في الاقتصاد الصيني ينمو بنسبة متزايدة، حيث ان (M_3) تنمو اسرع من (M_2) والذي ينمو بدوره اسرع من (M_1) ، وهذا يعبر عن انتشار العادات المصرفية بين الافراد ورغبتهم في الاحتفاظ بالسيولة النقدية اما بشكل ودائع ادخار او التوفير او بشكل ودائع حكومية، اذ يتسم الاقتصاد الصيني من خلال بيانات الجدول يتضح هيكله المالي الذي يسهم في نضوج الاسواق المالية والمؤسسات المصرفية وزيادة دورها الاقتصادي[17]

المطلب الثالث/تطوير سوق رأس المال وسوق النقود

قبل عام 1990 لم يكن في الصين الشعبية سوق لرأس المال. ومن اجل ايجاد هذا السوق، بادرت الحكومة الصينية الى اجراء تغيرات هيكلية ملائمة في الهيكل الاداري الحكومي، وتجسد ذلك بانشاء مؤسسات سوقية وسطية، واصدار قوانين تضمنت مبادئ عامة تنظم عمليات مبادلة السندات، وافتتحت سوقاً للاسهم كما اصدرت الاسهم والسندات ووضعتها تحت سيطرة (مجلس الدولة) وقد تكللت هذه الجهود بقيام ((لجنة تنظيم السندات الصينية))تولت مسؤولية مراقبة تبادل السندات، وكذلك ظهرت في السوق الصينية العديد من شركات السندات وفي عام 1999 اصدرت الحكومة الصينية قانون السندات الصيني.

1- سوق الاسهم

في الصين الشعبية توجد حالياً سوقين لتبادل الاسهم وهما (سوق شنغهاي لتبادل الاسهم الذي افتتح في عام 1990، وسوق شنيزهين الذي افتتح عام 1991، وهناك الآن اكثر من (1244) منشأة تتعامل في هذين السوقين، ووصل اجمالي رأس المال المتداول في سوق الاسهم هذه في اواخر عام 2002 حوالي (3832) بليون يوأن ويعادل تقريباً (463) بليون دولار امريكي (بأعتماد سعر الصرف الذي كان سائداً في نهاية عام 2002) وهذا المبلغ يعادل 37% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ويعد اليوم سوق شنغهاي للاسهم واحداً من اكبر اسواق الاسهم في العالم[18].

---

[16] وهي نوع من الملكية التي لا يمكن تحويلها بسرعة الى الانفاق.

(17) V. Karuppan chetty. "On Measuring the nearness of Near Money" American Economic Review June 1969. P270- 281.

[18] - 1bd: p37.

ومع تطور الاقتصاد الصيني تطورت اسواق الاسهم سريعاً، وهناك الآن اكثر من (69) مليون من حملة الاسهم. و(126) مؤسسة للسندات والاسهم، واكثر من (200) الف مستخدم يعملون في صناعة السندات، ولضخامة الاقتصاد الصيني وتنوعه يمكن تصنيف الاسهم بالشكل الآتي:-

أ- مجموعة (A):- وتضم الاسهم العادية، حيث يمكن ان تباع وتشترى في المنشآت اعلاه.

ب- مجموعة (B):- وهي مجموعة الاسهم التي يجري التعامل بها بالدولار الامريكي والدولار (هونك كونك) وهناك ما يقارب من (111) شركة تتعامل باسهم من هذا النوع في الصين مدرجة وبشكل منفصل في كلاً من سوق شنغهاي وسوق شينزهين. وهذه الاسهم مفتوحة امام استثمارات المستثمرين الاجانب وبلغت رسملة سوق اسهم (B) حوال (10) بليون دولار امريكي في نهاية عام 2002.

ج- مجموعة اسهم (H): وتضم اسهم الشركات الصينية المسجلة خارج الصين، البالغ عددها (80) شركة صينية، (60) منها مسجلة في سوق هونك كونك للاسهم، و(20) شركة مسجلة في سوق اسهم نيويورك، وتعرف اسهم هذه الشركات المسجلة في سوق نيويورك باسم (N).

ولأجل زيادة فعالية هذه الاسواق فقد لجأت الحكومة الصينية الى تطوير سوق الاستثمار وذلك من خلال انشاء (71) صندوق استثمار وطني مدرج في الصين، ويتولى العديد من الخبراء الاقتصاديين وبشكل خاص الماليين ادارة هذه الصناديق بفعالية ونجاح، وبغ حجم اسواقها في نهاية عام 2002 حوالي (132) بليون يو أن[19].

2- سوق السندات الصيني

لم يقتصر النشاط الاقتصادي للصين على اسواق الاسهم فقط، بل تعداه الى الاهتمام بأسواق السندات الصينية الحكومية، فخلال التسعة سنوات الاخيرة اصدرت الخزانة الصينية للتداول كمية كبيرة من سندات الخزينة، وقد استقرت قيمة هذه السندات في نهاية عام 2002 عند (1930) بليون يوآن (RMB) وتمثل 19% من الناتج المحلي الاجمالي، رافق هذه الاصدارات والتطورات الاقتصادية ان تطورت سوق السندات الثانوية.

وفي عام 1994 اصدرت الحكومة الصينية السندات الخاصة بالفترات الطويلة الاجل بأربعة آجال زمنية مختلفة (2) سنة، (3) سنة، (5) سنوات. و(8) سنوات، ومنذ عام 1995 بدأت الصين باصدار السندات لسنة واحدة ولنصف السنة.

والى جانب سندات الخزينة المركزية فقد اصدرت الحكومة الصينية السندات المالية وسندات البناء...الخ، وتستطيع المؤسسات الخاصة الفردية والشركات والمصارف المتخصصة شراء وبيع هذه السندات.

---

[19] -1bd. P38.
Yu an = العملة الوطنية للصين

3- السوق النقدية

تتميز السوق النقدية في الصين بتعددها واختلافها الواحدة عن الاخرى، وهناك الآن ثلاث انواع من هذه الاسواق، فضلاً الى سوق السندات (داخل المصرف)

أ- سوق اقراض النقود داخل المصرف وتعرف بـ (inter – Bank) وان المدى الادنى للاقراض في هذا السوق هي يوم واحد، وبلغ اجمالي المبلغ المقرض داخل المصرف في عام 2002 بحدود (1211) بليون يوان.

ب- سوق الصرف الاجنبي، وبلغ حجم الاقراض في هذا السوق في عام 2002 حوالي (97) بليون دولار امريكي.

ج- سوق العملة الاجنبية للافراد والمقيمين في الصين.

رافق هذا التعدد في انواع الاسواق تعدد واختلاف انواع العملات الاجنبية المتاجر بها في السوق الصينية، وبلغ عدد هذه العملات سبعة انواع يأتي في مقدمتها الدولار الامريكي، اليورو الاوربي، الباوند، الين، الفرنك السويسري، الدولار الكندي، دولار هونك كونك، وبلغ الحد الادنى للمعاملات التجارية للعملات الاجنبية اكثر من (1000) بليون دولار بحلول عام 2002، وكان اجمالي المبلغ الكلي لودائع التبادل الاجنبي في البنوك الصينية (90) بليون دولار امريكي.

4- معدل الفائدة

يأتي في مقدمة مهام البنك المركزي الصيني تحديد سعر الفائدة، وتشير تجربة الصين النقدية انه ومنذ عام 1996 قام هذا البنك بتخفيض سعر الفائدة ثمانية مرات بالشكل الذي يتماشى وطبيعة الاقتصاد الصيني، وفي حلول عام 2004 حدد سعر الفائدة بنسبة (2%) لوديعة لفترة سنة واحدة[20].

تسعى السلطات النقدية الصينية الى تحرير سعر الفائدة في السوق المحلية، الا ان هذه المهمة تحتاج الى بعض الوقت ودراسة اقتصادية اكثر عمقاً، فالمعنيون بالشؤون النقدية الصينية يرؤون بأن تحرير سعر الفائدة بشكل كامل في السوق الصينية يحتاج الى تطوير السوق النقدية، وجعل المصارف المتخصصة تعمل بالمعايير التجارية الناجحة، فضلاً عن دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية سيكون عامل ضغط بهذا الاتجاه.

وهذا يعني بعبارة اخرى العمل على تحرير سعر الفائدة وفقاً لعوامل السوق ومصلحة الاقتصاد الصيني. ففي عام 2000 اقدمت السلطات النقدية على تحرير سعر الفائدة بالنسبة للتعامل بالعملات الاجنبية، كما واعتمدت الصين اسلوب خطوة خطوة لتحرير سعر الفائدة المفروض على العملة المحلية، فالبداية كانت بالقروض كتطبيق لهذه السياسة.

---

[20] - Town Wong: 1bd, p38.

المطلب الرابع/ تطوير قطاع صناعة التأمين

لفترة طويلة من الزمن وقبل حملة الاصلاحات الاقتصادية، كان في الصين الشعبية شركة واحدة فقط للتأمين تدعى (شركة التأمين الشعبي الصيني)، وهناك حالياً مايقارب (41) شركة للتأمين الى جانب اكثر من (20) شركة اجنبية معينة بشؤون التأمين على راس المال فضلاً عن شركات التأمين المشتركة. وفي عام 2001 بلغت ايرادات هذا النشاط (305) بليون يون ووصل عدد العاملين في جميع شركات التأمين وبمختلف الاختصاصات (180) الف شخص، واستمر نشاط التأمين بالتوسع في عام 2002 ليساير التطور الذي تشهده مختلف الانشطة الاقتصادية وبشكل خاص قطاع التصدير والاستثمارات الاجنبية، وكان نتيجة لهذا التوسع والتطور ان وصل اجمالي رأس مال صناعة التأمين الصينية عام 2002 حوالي (650) بليون يوان[21].

المبحث الثالث/ اصلاح الصرف الاجنبي في الصين الشعبية

قبل عام 1988 كان البنك المركزي الصيني يشرف بشكل مركزي على اسعار الصرف الاجنبية، وكان هناك نوعين من اسعار الصرف الرسمية (تجارية وغير تجارية). وفي عام 1988 بدأ اصلاح اسعار الصرف الاجنبي والتي يمكن تقسيمها الى الفترات الآتية[22]:-

1- الفترة الاولى (1988- 1990)

خلال هذه الفترة اقدم البنك المركزي على خفض سعر الصرف الاجنبي للعملة الصينية (RMB) او اليون مقابل الدولار الامريكي من (3,701) يون/دولار الى (5,3) يون/دولار بهدف التأثير على حجم الاحتياطي الصيني من العملة الاجنبية. اما اهم الاجراءات التي اتخذت لتحقيق الاصلاحات التي تمت خلال هذه الفترة فكانت:-

- توحيد اسعار الصرف التجارية وغير التجارية.
- السماح بالاحتفاظ بالصرف الاجنبي والمتاجرة في مراكز مقايضة العملة الاجنبية.
- اطلاق نشاطات الصرف الاجنبي لتشمل الاعمال الحرفية المنزلية.
- السماح للاجانب للاحتفاظ بودائعهم الشخصية بالنقد الاجنبي في المصارف الصينية.

2- الفترة الثانية (1991- 1993)

وشهدت هذه الفترة التخفيض الثاني لسعر صرف العملة الصينية (اليون) مقابل الدولار، حيث خفض من (5,3 : 1 دولار) الى (5,8 : 1 دولار) اما اهم اجراءات الاصلاح التي تم اعتمادها خلال هذه الفترة:- السماح للتجار المصدرين بالاحتفاظ بالعملة الاجنبية.

- ادارة تقويم العملة الوطنية الصينية.
- خلال النصف الثاني من عام 1993 تم حصر مشتريات الدولة من الدولار الامريكي في مركز الصرف الاجنبي (البنك المركزي) بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف في السوق الموازية.

---

[21] - Town Wony 1bd, p39.

[22] - 1bdi.pp38-39.

3- الفترة الثالثة (1994- 2002)

في هذه الفترة اعتمد سعر صرف العملة الاجنبية مقابل الدولار السائد في السوق المحلية، وجرى تسعير العملة الوطنية من (8,7 يون: دولار) الى (8,28 يون/ دولار). اما اهم الاجراءات التي اتخذت خلال هذه الفترة.

- توحيد سعر الصرف الاجنبي المزدوج (المقايضين والسعر الرسمي) وذلك اعتباراً من بداية عام 1994.
- قابلية تحويل العملة الوطنية (يوان) الى الدولار في الحساب الجاري في المصارف المتخصصة.
- ايقاف العمل بالتعليمات الخاصة بعملة الصرف الاجنبي.
- السماح للصينين بشراء العملات الاجنبية (منذ عام 1996).

والجدير بالذكر ان الصين تمتلك الآن مركزاً متطوراً للصرف الاجنبي في مدينة شنغهاي، يرتبط باكثر من (40) مدينة صينية.

المبحث الرابع/ سياسات الاصلاح النقدي بعد عام 1998

المطلب الاول/ الاصلاح النقدي بعد الازمة المالية لجنوب شرقي اسيا 1998

لم يكن الاقتصاد الصيني ببعيد عن الازمة المالية التي اصابت اقتصاد دول جنوب شرقي آسيا، فقد تعرض نظامها المالي والنقدي لذات الهزات التي تعرضت لها اقتصاديات بقية دول جنوب شرقي آسيا ((الآسيان)) والتي يمكن اجمالها بالنقاط الآتية:-

1- خلال فترة قصيرة، فقدت العملة الصينية المحلية وبسرعة وبشكل حاد قيمتها بما فيها انخفاض اسعار الصرف.
2- تراجع نشاط سوق الاسهم.

وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الازمة هي:-

أ- انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال السنة التالية للأزمة.
ب- ارتفاع معدل التضخم خلال السنة التالية للأزمة.

والجدول (1) يوضح المؤشرات اعلاه

وفي نهاية عام 1997 عقدت وبصورة مشتركة كلاً من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة مؤتمراً للعمل المالي وللمرة الاولى في تاريخ البلاد. وطالما ان الصين قد تبنت نظام تطوير اقتصاد السوق، فأن الانشطة المالية تغلغلت الى كافة جوانب المجتمع الصيني وتحوطاً للازمة فأن اعتماد نظاماً مالياً مستقراً و ذو درجة عالية من الكفاءة يعتبر امراً مهماً لضمان استمرار تصاعد التنمية للاقتصاد الصيني.

ان المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الصيني ابان الازمة كانت تتمثل في عدم قدرة النظام المالي المعتمد على تلبية متطلبات الاصلاح الاقتصادي والتنمية، عدم جدارة النظام القانوني، ضعف الاشراف المالي والتشوه في المجالات المالية كافة، ولأجل حل هذه المشاكل اتخذت الصين الاجراءات التالية خلال المدة (1998- 2001)[23]:-

1- تشكيل لجنة العمل المالية (Financial Working Committee) ومقرها في البنك المركزي والتي اشرفت ووحدت قيادة عمليات المصارف المختصة وادارة السندات والتأمين، وذلك من خلال تأشير المهام الرئيسية للبنك المركزي والمصارف الاربعة المملوكة للدولة، والبنك التجاري والصناعي الصيني، البنك الصيني، مصرف البناء الصيني – البنك الزراعة الصيني.

2- بهدف تنشيط وتصعيد عمليات الاصلاح المالي، فقد عززت مهمة اشراف البنك المركزي الصيني في ذات الوقت الذي جرى فيه توسيع نطاق عمل المصارف التجارية المملوكة للدولة للعمل في ظل ظروف التجارة الحرة. كذلك سعت لجنة العمل المالية الى ابعاد تدخل السلطات المحلية وفروع الحزب في الشؤون المالية، حيث تم الغاء جميع فروع البنك المركزي على مستوى المحافظات مع استحداث (11) فرعاً اقليمياً جديد للبنك المركزي الصيني، وشمل الالغاء ايضاً جميع الفروع التي تقع ضمن وتحت مستوى المقاطعة بالنسبة للمصارف (البنك الصيني)، (بنك البناء)، (البنك الزراعي الصيني)، (البنك التجاري الصناعي الصيني). وانحصر العمل بفروع البنك الزراعي الصيني، والتعاونيات الائتمانية الريفية.

3- تقليص نسبة القروض غير الفعالة، وذلك من خلال تسريع عمليات اصلاح المشاريع المملوكة للدولة ورفع كفاءتها، في نفس الوقت اصدرت وزارة المالية سندات خزانة طويلة الاجل بقيمة (270) بليون يوأن اضيف الى الموارد الرأسمالية لاربعة مصارف تجارية مملوكة للدولة وقد نجحت اللجنة بهذه الخطوات في تقليص نسب هذه القروض من 85% الى 65%.

4- اخضاع القطاع المالي الى القوانين المالية لمنع اختراق حالات التهريب والتزوير الى البنوك الصينية من الدول المجاورة. فقد اقدمت الحكومة الصينية الى اصدار القوانين الخاصة للحد من الجرائم المالية والمحافظة على النظام المالي وتعزيز السيطرة المالية المركزية عليه، وفي ظل هذه الاجراءات تم اصدار قانون للبنك المركزي، قانون المصرف التجاري، قانون التأمين، قانون السندات، وتطبيق لهذه الاجراءات تمت معاقبة بنك ((هنينان)) للتنمية لخرقه هذه القوانين.

---

[23]- 1bd: p40.

5- اقامة شركات ادارة الموجودات:- في عام 1998 اتفقت المصارف التجارية المملوكة للدولة وبصورة منفصلة عن بقية المصارف على انشاء شركة لادارة الموجودات العائدة لها للتعامل مع ديونها السيئة (bad loin) التي تبلغ قيمتها (1400) بليون يوأن. وخلال المدة (2002 – 2004) تم بيع حوالي (200) بليون يوأن من هذه الديون وانخفضت نسبتها للبنوك الاربعة بحدود (2%- 3%) سنوياً.

6- مراقبة وتنظيم عمل السوق المالية:- سعت السلطات المالية الصينية ومن خلال لجنة العمل المالية (FWC) الى ايجاد نوع من الاستقرار والتنظيم للسوق المالية الصينية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة عمل المؤسسات المالية غير المصرفية والمخاطر الكبيرة المرتبطة بمستقبل الصرف الاجنبي كما ان هذه السلطات اوقفت جميع نشاطات هذه المؤسسات وابقت على عدد قليل من التبادلات السلعية المستقبلية في المدن الكبيرة (شنغهاي، هنينان ودالين) والسلع التي يتم التبادل بها هي السلع الاستهلاكية الضرورية كالرز، الذرة، الفاصوليا الخضراء والحمراء التي تدخل في سلة الغذاء للاسرة الصينية، فضلاً عن السماح بتبادل بعض السلع ذات الاستعمال الضروري كالخشب والمطاط لدخولهما في العديد من الاستخدامات، كذلك لجأت السلطات المالية الى دمج العديد من الشركات الاستثمارية تحت ادارة واحدة لسهولة السيطرة وجرى غلق الشركات المالية الخاسرة، ومن الاجراءات المهمة الاخرى تم الغاء جميع المراكز المحلية المختصة بالتعامل بالسندات واوقفت اعمال العديد من المراكز المحلية لتبادل الملكية.

7- التأكيد على المنافذ المالية الخارجية:- بحلول عام 2002 بلغ عدد المصارف الاجنبية العاملة في الصين (177) مصرفاً برأسمال كلي بلغ (34,6) بليون دولار امريكي، وبأجمالي قروض اجنبية بلغت (18,8) بليون دولار امريكي وتشكل 22,7% من اجمالي القروض الاجنبية في الصين، رافق ذلك استمرار المصارف الصينية العالمة في الخارج بتوسيع نشاطاتها في السوق الدولية، حين انشأت (68) فرعاً للمصارف المختصة في الخارج وبأجمالي رأس مال قدره (156,5) بليون دولار امريكي.

جدول رقم (1)

تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم واسعار الصرف وسوق الاسهم في دول الآسيان للمدة (1997- 1998)

الدولة	معدل النمو الاقتصادي %		معدل التضخم%		سعر الصرف%		سوق الاسهم %	
	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	98
تايلاند	(0,4)	(7,8)	5,7	8,5	(23,8)	(52,9)	(35)	,3)
اندونسيا	4,5	(16,8)	6,7	7,7	(24,2)	(273,2)	(45)	,6)
ماليزيا	3,5	(2,3)	2,6	5,3	(11,8)	(42,9)	(49)	,7)
فلبين	2,5	1,7	5,1	9,7	(12,4)	(40,1)	(36)	,1)
جمهورية كوريا	4,9	(6,2)	4,5	7,5	(18,3)	(48,9)	(43)	,8)

المصدر:- Town Wony: 1bd p40

المطلب الثاني/ الاصلاحات النقدية بعد دخول الصين منظمة التجارة الدولية

بتاريخ 2001/12/11 انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية واصبحت العضو رقم (143) وقد تعهدت الصين بموجب وثيقة قدمت الى المنظمة واحتوت على (343) فقرة عرفت هذه الوثيقة بأسم ((تقرير مجموعة عمل لدخول الصين الى منظمة WTO)). وقد اختصت الفقرات (26) الى (40) بالسياسات النقدية الصينية.

فقد كتب في الفقرة (26) بأن البنك المركزي سوف يكون مسؤولاً عن:-

1- تنفيذ سياسة نقدية معتدلة.
2- المحافظة على استقرار اسعار العملة المحلية اليون.
3- تطوير عملية اخضاع سعر الصرف الى معايير السوق.
4- اقامة نظام نقدي حديث للمصرف التجاري.

اما الفقرات المتبقية (27- 40) فقد اختصت بالمدفوعات بالنقد الاجنبي.

وبعض المعاير الخاصة بميزان المدفوعات. وبمرور الوقت اقدمت الصين على تنفيذ جميع الفقرات اعلاه وبدرجة كبيرة.

ان الصين تعتبر دخولها الى منظمة التجارة العالمية نقطة البداية لمرحلة جديدة لنظام جديد للاصلاح الاقتصادي خاص بالصين تستطيع من خلاله المحافظة على نسب نموها الاقتصادي ومنافسة بقية الدول في كافة المجالات الاقتصادية.

واجمالاً يمكن القول بأن المكونات الرئيسية للاصلاح النقدي منذ عام 2002 تركز بالنقاط الآتية:-

أ- تحقيق الاصلاح لجميع المصارف التجارية المملوكة للدولة وتطوير دخولها في سوق السندات ضمن الصين وخارجها.
ب- اقامة كيان مالي بعيد عن المخاطر والازمات النقدية.
ج- اخضاع سعر الصرف وسعر الفائدة لمعايير السوق.
د- تطوير اساليب المراقبة النقدية من قبل البنك المركزي الصيني.
ه- المحافظة على استقرار اسعار السوق.

الاستنتاجات:-

1- ارتفاع الاستثمار الاجنبي الداخل الى الصين، بسبب توفر الشروط الملائمة للمستثمرين المالية والنقدية وفي مقدمتها التسهيلات الائتمانية وتعدد المصارف واتساع رقعة خدماتها والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين.

2- المرونة التي اعتمدتها السلطة الحاكمة في الصين في بناء النظام المصرفي الملائم للتغيرات المستهدف احداثها ضمن سلسلة الاصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة الصينية للنهوض بالصين اقتصادياً.

3- ان التقدم الاقتصادي في الصين ما كان ليحصل لولا ايمان القيادة الصينية بعد (وفاة ماوشي تونغ) بالدور الفاعل لقوى السوق والاستثمارات الاجنبية المباشرة في احداث النهضة في الاقتصاد الصيني، واعتمادها لأسلوب الخطوة خطوة للوصول الى الاهداف المرسومة.

4- ان وعي الشعب الصيني بأهمية عمليات الاصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها القيادة السياسية، وسعي هذا الشعب للتطلع نحو المستقبل.. دفعت بالمجتمع الصيني الى العمل مع السلطة لانجاح برامج الاصلاح المالي والنقدي ومواجهة التحديات الخارجية والداخلية بالشكل الذي يحافظ على استقرار الاقتصاد الوطني ويبعده عن الانهيار ويضعه في مصاف الاقتصادات المتقدمة.

المصادر

اولاً:- المصادر العربية

1- د. اسعد حمود سعدون/ الواقع الراهن وآفاق المستقبل في العلاقات الاقتصادية-الصينية، مجلة دراسات اقتصادية- بيت الحكمة، العدد (15) السنة الرابعة، بغداد 2000.
2- ستار نوري شنين/ الصين خصوصية التجربة في العزلة والانفتاح والعلاقة مع اقطار الخليج العربي في الثمانينات، مجلة الخليج العربي، المجلد (15) العدد (221) عام 1993.
3- د. محمد السيد سليم/ الصين في ظل القطبية الثنائية، بحث منشور في وقائع ندوة العرب في ظل الاستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى الحمارنة- مركز الدراسات الستراتيجية، 1994.
4- قاسم محمد جعفر/ الصين في ظل القطبية الثنائية/ بحث منشور في وقائع ندوة العرب في ظل الاستراتيجيات العالمية/ تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الستراتيجية، 1994.
5- حسين علي مهران ومارك كونتين/ اصلاحات القطاع المالي في الصين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (33) العدد (1) مارس 1996.
6- ضياء قريشي/ خصائص الاصلاح المالي الصيني، مجلة التمويل والتنمية، العدد(5)، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1988.
7- مارك كونتين/ خصائص الاصلاح المالي في الصين، مجلة التمويل والتنمية، العدد (5) واشنطن 1997.
8- النمو الكبير في الصين/ نشرة منتدى الفكر العربي الشهرية، المجلد (9) العدد (100)/ الاردن، ايار 1994.
9- الصين الجديدة في عيدها الخامس والعشرين/ دار النشر باللغات الاجنبية، بكين، 1975.
10-د. مصطفى رشيد شيحة/ الاقتصاد النقدي والمصرفي/ دا المعرفة الجامعية/ الاسكندرية 1985.

ثانياً:- المصادر الاجنبية

1- **Wong Tong: "China's Monetary Reforms" in "China – Iraq Seminar for Economic and Administrative officials" Beijing 2\8\2004. p34.**
2- **ITC/WTO "Survey of China's Trads 1995.**
3- **Wrightsmani Dnayne "An Introduction to Monetary Theory and policy" Third Edition.**
4- **V. Karuppan chetty. "On Measuring the nearnessn of Near money" American Economic Review. June 1969.**